

الساحر المسلم وهل حكم الساحرة المسلمة حكم الرجل الساحر المسلم فالساحر والمساغمة
 واحد حكمهما حكم الرجل وقال ابو حنيفة عكس ولا يسل بدسل من الحدود المرته
 على الجنابات الردة وهي قطع الاسلام بنية او قول ففراو فعل سوا قاله استعملوا
 عناد او اعتقاد او انفق الامة وحصرهم الله على ان من ارتكبت من الاسلام وجب عليه
 القتل واختلفوا هل يحتم قتل في الحال ام يوقف على استنابته وهل استنابته واجبه
 ام مستحبه واذا استناب فلما ثبت هل يهل ام لا فقال ابو حنيفة لا يجب استنابته
 ويقتل في الحال لان طلب الامتثال فيهم ثلاثا ومن اصحابه من قال يهل وان لم
 يطلب الامتثال استجابا وقال ما لا يجب استنابته فان تاب في الحال قبلت توبته
 وان لم يتب امهل لعلمه توبه فان تاب والقتل للمشافعي وجوب الاستنابة
 قولان اظهرهما الله يهل وان طلب بل يقتل في الحال اذا اصر على ردة وعزاهن
 روايتان اظهرهما كذلك صاحب المال والناسه لا يجب الاستناب واما الامتثال فانه يختلف
 مذهبه في وجوب ثلاثا وهل المرته كالمتره ام لا قال مالك والشافعي واحمد الرجل والمرأة
 في حكم الردة سوا ذلك ابو حنيفة يحبس المرأة ولا يقتل وهل يصح ردة الصبي ام لا
 قال ابو حنيفة يصح وذلك هو الظاهر من مذهب الشافعي وهو المشهور عن احمد
 وقال الشافعي لا تصح ردة الصبي وروي مثل ذلك عن احمد وانفقوا على ان الزنيق
 وهو الذي يسير بالكفر ويظهر للاسلام يقتل ثم اختلفوا في قبول توبته اذا اتى فقال
 ابو حنيفة في روايته وهو الاصح من خمسة اوجه لا صحابا لشافعي فيقبل توبته
 وقال مالك واحمد يقتل ولا يستتاب وروي عن ابو حنيفة مثل ذلك **المصطلح**
 وبنية صورة فيما اذ وقع شخص في كفر واحتاج الى الحكم باسلامه وحقق رده عن
 عند الشافعي وعند من يرى قبول توبته من يدك سيد فلان الذي الشافعي والخفي
 ادعى فلان بطريق الحسبة لما فيه من حق الله تعالى بحق رسوله صلى الله عليه وسلم
 وفصد الامر المعروف والنهي عن المنكر على فلان انه في يوم تاريخه او في امر تاريخه
 او في الوقت الفلاني قال بصريح لفظه لكذا وكذا او يذكر اللفظ المكفر الذي وقع فيه
 يحرقه على سبيل العقوبة عنه في الدعوى عليه من غير احوال يشي مما لفظ به
 ثم يقول وسال سوا له عن ذلك فادى المدعي عليه المذكور على الفور وقال بصريح لفظه
 اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان اشهد ان محمدا عبده ورسوله وان اسلم
 وان تاب من كل دين بخلافه من الاسلام وان تاب من كل دين غير الاسلام
 كل حين ومنه موجب التكفير او الردة ثم يقول وما لفظ المدعي عليه بذلك من يدك
 سيد فلان الذي الظاهر المشار اليه وبنية لفظه به لربه التوبة الشرعية بالبيعة
 الشرعية حال الحاكم المشار اليه سائل شرعي عن الحكم له باسلامه وحقق رده واستناب
 العزيرت عنه وقبول توبته على معنى مذهب الشافعي واعتقاد مقلده واستحار الله

١٦

كثيرا واتخذته هاديا ونصيرا واجاب السائل الى سؤاله وحكم ايد الله احكامه وسدد
 نفضه وابرأه بحجة اسلام المدعي عليه المذكور وحقق رده وقبول توبته واستقاط
 العزيرت عنه ومنع من تعرض له او بسب اليه ما مضى الكفر حتى لا يشربها
 تام معتبرا من ضمها سوا الفين مستوفيا شرابطا المشرب مع اهلها بخلاف مسند
 في حكم المذكور لرضاه من مذهب الشافعي واعتقاد مقلده امام الامة المحجة محمد بن ادرس
 الشافعي المظلي رضي الله عنه وارضاه وجعل الجنة متفعله وشواه المطرف في الام
قال الامام الشافعي ادعى على رجل انه ارتد وهو مسلم لما اشتهر له عن الحال
 وقت قتل اشهدان لا اله الا الله وانك ترى من كل دين بخلاف دين الاسلام اتى وطا
 اقبى به الشيخ الامام لثلام شيخ الاسلام نفي لمن السبكي وذكره في ما روى وهو قوله
 مسلم هل يجوز للحاكم الشافعي ان يحكم باسلام شخص وعصمه رده واستقاط العزيرت
 ومنع من تعرض له اذا نسب اليه ما يقتضى الكفر ولم يات عليه منه وهل يحتاج الى
 اعتراجه صدر القول منه اجاب نعم انه يجوز للحاكم الشافعي الذي يرى قبول التوبة
 اذا لفظ الرجل بين يديه بكلمة الاسلام وطلب منه الحكم له وقت ادعى عليه بخلافه
 ان يحكم لكذا وباسلامه وعصمه رده واستقاط العزيرت عنه ولا توقف ذلك على اعترافه
 فانه قد يكون برأى يسل الامر والجاه الى الاعتراف على نفسه بخلاف ما وقع انما حكم القاضي
 باسلام مسندا الى ما سمعه من كلمة الاسلام العاصمه للدم المبيحة للمخاطبة
 لما قبلها ومنع حكمه ذلك من ادعى عليه بخلاف ما سأل في ذلك ومن تعرض له ما نصحي
 الكفر والشك على نفسه الكريمة بذلك في تاريخه او كلفه التاريخ والحسبة بخطه
المصطلح في القضاء وهو نوعان الاول في معرفة ما يحتاج اليه القاضي وما يستحق
 له فعل وما يستعين عليه اتفاق وضعه ومعرفة كيفية مما هو متعلق بوظيفة القضا
 من رسم الكتابة التي يطلع القاضي من العلامة وموضعها الى الرقم وموضع وكيفية
 ما يكتب لكل واحد على اختلاف المراتب وكيفية وضع التوقيع على الختم وسبب
 التاريخ وكيفية وضع الحسبة وموضعها وما يكتب على الختم وصورة الختم
 واوراق الاعتقالات وخص الاستدعاء والمأذون والغرض وغير ذلك مما
 ينبغي الاعتناء وكثرة التامل وانفاة انه انا جسد الاحتجاج معه الى تردد في حاله
 من الحالات **النوع الثاني** فيهما متعلق بوظيفة القضاء من التوقيع والاجتلاء
 وتكوين الاظهار والمدارس والنظر على الاوقاف الخارية تحت نظر الحاكم الفردي
 ونصب الامتثال والقوام على الامام الاطمين تحت حجر الشرع وغير ذلك من التعلقات
 التي هي مبنية على احكام الشريعة المظهره ويشتمل هذا النوع على صور ستا ما
 ان شئت الله تعالى **النوع الاول** فاول ما ند فيه موضع العلم وهو نوعان احدهما
 ما هو مصطلح المصريين والثاني ما هو مصطلح الشافعيين فاما مصطلح المصريين فهو ان